الفصل السادس

جدول أعمال الدوحة للتنمية

لقد ألقت الفصول السابقة الضوء على بعض القضايا المثيرة للجدل التي رافقت منظمة التجارة الدولية WTO منذ تكوينها، وهناك قضايا أخرى تطورت مثلما تطورت المنظمة ومن هذه القضايا الجولة الأولى من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (MTN) التي جرت برعاية المنظمة وعرفت باسم جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA)، وبدأت في نوفمبر/تشرين الثاني2001؛ ومع أنه من الصعوبة بمكان التوقع على وجه الدقة، في هذه المرحلة، كيف سيكون ختام هذه الجولة لكن ثمة أمرين مؤكدين. أولاً إن انتهاء الجولة إلى خاتمة موفقة لا تتوقف عليها مصالح بلدان معينة وحسب وإنما مصداقية منظمة التجارة العالمية WTO عينها باعتبارها منظمة دولية. فقد علت أصوات الضيق التي كانت موجهة إلى الغات حتى وصلت إلى ما يصم الآذان في العقد الأول من عمر المنظمة، وينظر إلى جولة الأورغواي على أنها خذلت البلدان النامية، كما انتهى اثنان من بين خمسة اجتماعات وزارية للبلدان الأعضاء في المنظمة بفشل ذريع. وشديدة هي خيبة الأمل من المنظمة، فأخذت البلدان تلجأ إلى جمع من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي من شأنها أن تهدد أي وجود ذي معنى للمنظمة كما أنها كثيراً ما كانت تزيد من إضعاف وضع

الضعيف. وجدول أعمال الدوحة للتنمية، كما يشير الاسم، هو على الأقل محاولة لتصحيح المشكلات التي تواجهها البلدان النامية وشعوبها، وجهد لتوسيع الموضوعات التي تشملها الاتفاقيات. وفي هذه المرة لن يكون بوسع المنظمة، في ضوء مالها من تاريخ من خيبات الأمل والحرمان من الحقوق الشرعية الذي يرافق قراراتها، أن تفشل في تحقيق ما يتوقع منها. ثانياً، ثبت بالبرهان أن الموعد المحدد لإنجاز جدول أعمال الدوحة وهو يناير/كانون الثاني 2005 مشروع طموح بصورة مذهلة وغير واقعية؛ ويقر كافة المفاوضون والسياسيون والمحللون اليوم أن المفاوضات سوف تكون أكثر تعقيداً وإجهاداً وأطول مما كانوا يتوقعون. ولسوف أقوم في هذا الفصل بتفحص إطلاق جدول أعمال الدوحة للتنمية DDA (بما في ذلك من استعراض مختصر لمؤتمر الوزراء الفاشل في سياتل حيث كانت المحاولة الأولى لإطلاق جولة جديدة)، كذلك سوف أستعرض محتوى جدول أعمال جولة الدوحة وما بلغه من تقدم حتى الآن مما يقدم لنا بعض النظرات المعمقة في الديناميات الجديدة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

بداية كاذبة لجولة جديدة: الاجتماع الوزاري في سياتل 1999

مع أن جدول أعمال الدوحة للتنمية DDA قد انطلق في المؤتمر الرابع لوزراء البلدان الأعضاء في المنظمة الذي انعقد في الدوحة في عام 2001، فإن أسس جدول أعمال المؤتمر ذاتها تكمن في تاريخ القسوة التي تجلت في فشل المؤتمر الوزاري في سياتل، في

نوفمبر/تشرين الثاني 1999. وكان من المأمول أن يطلق المتفاوضون جولة جديدة مرضية للتجارة في سياتل، لولا أن انتهى المؤتمر ذاته بمهزلة وفشل ذريع وسط تظاهرات المنظمات غير الحكومية (NGOs). فقد برز آلاف المتظاهرين ـ معظمهم مسالمون وبعضهم فوضويون (وقدر عددهم بين 30 ألف و 60 ألف متظاهر) في شوارع سياتل احتجاجاً على منظمة التجارة العالمية. وبدا حجم هذه المظاهرات مدعاة للمفاجأة لدى البيروقراطيين والمفاوضين الدوليين، لأسباب ليس أقلها أن المحتوى الغامض والفني لمفاوضات التجارة كان تقليدياً يغلف الغات وخليفتها ويحميهما من نظرات الجمهور المباشرة في شؤونهما. وكان أساس هذه الثورة العارمة ما يراه الجمهور من نقص المحتوى الديمقراطي للمنظمة؛ ولسوف أقوم بدوري في الفصل التالي، باستقصاء مكامن افتقار المنظمة لهذا المنظور للديمقراطية.

وفي حين ينزع بعض أصحاب المصلحة في عمليات المنظمة إلى اعتبار الفشل الذي مني به المؤتمر الوزاري في سياتل على أنه نتيجة مباشرة لقوة المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، فإنه أمر يعتوره الشك البالغ أن يكون بالإمكان إطلاق جولة جديدة من المفاوضات حتى وإن لم يرافق الأمر تعبير عن ضيق جماهيري. كان الشاغل الأساسي للأعضاء جميعهم في أثناء التحضير للاجتماع اختيار مدير عام جديد يخلف ريناتو روجييرو وهذا ما استغرق وقتاً وجهداً على حساب الاستعدادات اللازمة لسياتل. وكانت تلك

الاختلافات التي نشبت بين البلدان الأعضاء حول إطلاق جولة الألفية كثيرة وبالغة الحدة. أما الدافع لإطلاق جولة جديدة فقد صدر أساساً من البلدان المتقدمة التي اعتقدت أن ثمة مكاسب جديدة يمكن تحقيقها بتوسيع جدول أعمال المنظمة بما يتجاوز الصلاحيات التي تتضمنها الاتفاقيات القائمة. وكان الاتحاد الأوروبي يحث على إضافة القضايا المثارة في جولة سنغافورة منذ عام 1996 (تذكروا أن قضايا جولة سنغافورة تشمل سياسة المنافسة والاستثمار والشفافية في مشتريات الحكومة وتسهيل التجارة). وكانت الولايات المتحدة وكندا تنشدان تطوير الشفافية في آلية تسوية النزاعات؛ كذلك طرحت الولايات المتحدة في عهد إدارة كلينتون أيضاً في آخر لحظة اقتراحاً في مؤتمر سياتل بإنشاء مجموعة تعنى بالتجارة والعمل في منظمة التجارة العالمية.

ولقد أحبطت البلدان النامية كافة المقترحات التي قدمتها البلدان المتقدمة. وكان موضوع معايير العمل موضع جدل محتدم في المؤتمر الوزاري في سنغافورة في عام 1996، مع الاتفاق على أن تتناول منظمة العمل الدولية وليس منظمة التجارة العالمية المسائل المتصلة بهذه القضية المثيرة للجدل. ولذلك اعتبر قرار الولايات المتحدة بإعادة طرح الموضوع في سياتل بمثابة صفعة توجه للبلدان النامية. أما موقف البلدان النامية فكان بسيطاً: لن يكون ثمة حديث عن جولة جديدة ما لم يتم تناول ما يسمى بـ «القضايا التنفيذية» التي يقصد بها الوعود التي أطلقت في جولة الأورغواي ولم يتم الوفاء بها والتكاليف الهائلة

10. المعركة في سياتل، 1999

وغير المتوقعة التي تترتب على تنفيذ الالتزامات التي قطعها الأعضاء على أنفسهم. وقد تمسك كل طرف يومئذٍ بالموقف الذي اتخذه في المؤتمر الوزاري في سياتل رافضاً الدخول في أي تسوية.

ومما زاد في اشتداد الخصومات تلك الإجراءات في العمل التي لا تتسم بالشفافية، وجرى تناولها في الفصل الثالث، ولم تؤد البيانات التي صدرت عن الرئاسة إلا إلى احتدام الخلافات بين البلدان النامية والمتقدمة كما لم تسهم في إبراز الجوانب الديمقراطية في المنظمة. ومن ذلك ما صرحت به ممثلة وزارة التجارة الأمريكية تشارلين بارشيفسكي إذا لم تصل العملية إلى نص يحظى بالإجماع وقولها: «إنني أحتفظ بحقي كاملاً باستخدام عملية أكثر تخصيصاً لبلوغ نتيجة نهائية. فليس ثمة شك في حقي كرئيس أو في نيتي كرئيس القيام بذلك». وكان أن هبت البلدان النامية غاضبة، وانتهى الاجتماع بالفشل.

جدول أعمال الدوحة للتنمية: اجتماع الدوحة الوزاري، 2001.

قليلة تلك الأولويات التي أصابها تغيير مع اقتراب الاجتماع الوزاري في الدوحة. ومع ذلك فقد تم التوصل إلى قرار بإطلاق جدول أعمال الدوحة للتنمية في المؤتمر الوزاري الذي عقد في الدوحة في نوفمبر/كانون الأول 2001. أما الإجماع حول الموضوع ذاته والذي كان موضوعاً إشكالياً قبل عامين لا أكثر فقد جاء نتيجة ثلاثة عوامل: الأول، وكان في بعضه رداً على مهزلة سياتل، وبخاصة أحداث 9/11 المأساوية، إذ كان هناك العديد من البلدان التي تأخذ بالفكرة القائلة أنه لا بد من مبادرة ذات شأن للحفاظ على آخر مظاهر التعاون المتعدد الأطراف.

ثانياً، في أعقاب أحداث سياتل تمت محاولة واعية، على الأقل، لتحسين بعض عمليات صنع القرار فيما يجري التحضير للمؤتمر الوزاري، وقد سبق أن تناولنا بعضها في الفصل الثالث. كذلك بدأت منظمة التجارة العالمية في تحسين شفافيتها في التعامل مع خارج المنظمة مع تحسين توفير المعلومات للمنظمات غير الحكومية. ولكن الثالث والأهم يتصل بانفكاك العديد من التحالفات بين البلدان النامية في نهاية مؤتمر الدوحة حين تم شراء بلدانهم الأعضاء في صفقات ثنائية. وتقدم إيلين كوا رواية طريفة عن مختلف أنواع الجزرات والعصي التي استخدمت في مختلف مراحل التحضير السابقة لمؤتمر الدوحة. وفي المؤتمر ذاته لتحطيم اعتراضات البلدان النامية. والمساحة المظللة التالية تركز تحديداً على تحالف معين ـ جماعة الرأي المتماثل LMGوكيف «تم كسب التحالف إلى التسوية» في «صفقة» في الدوحة.

جماعة الرأي المتماثل في البلدان النامية

تشكلت جماعة الرأي المتماثل LMG في عام 1996 وكانت تتألف أصلاً من كوبا ومصر والهند واندونيسيا وماليزيا والباكستان وتنزانيا واوغندا. وقد ازداد عدد أعضاء هذه المجموعة حتى بلغ14 عضواً حين انعقد المؤتمر الوزاري للبلدان الأعضاء في الدوحة. وشكلت هذه المجموعة معارضة قوية لإجراء أية مفاوضات جديدة في منظمة التجارة العالمية إلى أن تتم معالجة القضايا التنفيذية، وعرضت الدراسات الفنية التفصيلية في عدة قضايا محددة وتقديم تنازلات قليلة للعالم المتقدم مقابل تنفيذ مطالبها.

أخذت مجموعة الأربعة [الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكندا واليابان] تعرض تنازلات موجهة نحو بلدان محددة ضمن هذا الائتلاف، وذلك إدراكاً منها للتكاليف العالية جداً التي ستتكبدها بالاستسلام لمجموعة «LMG». ولقد استجابت بعض تلك البلدان فقبلت البلدان الإفريقية اتفاقية TRLPs وإعلان الصحة العامة وتنازل من منظمة التجارة العالمية لمجموعة البلدان الإفريقية الكاريبية الباسفيكية ACP والمجموعة الأوروبية. ومقابل ذلك توقفت هذه البلدان عن معارضتها لإجراء مفاوضات حول التعرفات الجمركية على المنتجات الصناعية والبيئة والقضايا المتصلة بجولة سنغافورة. وكان للوعود بتقديم المساعدة في بناء الطاقة ومعونات التنمية أهمية للأعضاء الأكثر فقراً في المجموعات فقبلت. وقدم للمصريين رزمة معونات، بينما قدم للباكستان عرضاً بمعونة من الولايات المتحدة وزيادة في حصتها من الصادرات النسيجية إلى أوروبا.

obeikandl.com

وفي الوقت ذاته جرى التلويح بمختلف أشكال العصي. فقد قيل للبلدان النامية أن التنازل لبلدان ACP والإعلانات المتعلقة بالحقوق الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة سوف يجري سحبها. وجرى تحذير البلدان الأصغر بأنه سيتم سحب تفضيلاتها. وحذر الوزراء وطلب إليهم إما استدعاء السفراء المعاندين أو ضمان التزام السفير بتليين مواقفه. وبعد الدوحة قيل إن ثلاثة من سفراء البلدان من مجموعة الرأي المتماثل قد جرى استدعاؤهم من جنيف بسبب الخط المتشدد الذي يأخذون به.

ما إن بدأت عملية التفكيك حتى ظهر تأثير عملية الدومينو. وقد عرض أحد سفراء المجموعة الأمر بقوله: «ما إن بدا جلياً للبلدان الأخرى أن البعض أخذ يتهاوى حتى صار عليهم أن ينظروا إذا كانت الحصافة السياسية تقتضي منهم اتخاذ موقف المقاومة». وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 وقفت الهند وحدها في مقدمة المقاومة؛ وانطلق جدول أعمال الدوحة للتنمية.

المصدر: Amrita Narlikar,and John Odell, The Strict Distributive Strategy for a Bargaining Coalition: The Like Minded Group and The World Trade Orgainzation ,

يصدر قريباً في كتاب: John Odell (ed)

Negotiating Trade: Developing Countries in The WTO and NAFTA, Cambridge, Campridge University Press,2006.

obeikandl.com

ومع أن جولة جديدة من المفاوضات التجارية في الدوحة قد بدأت فعلاً بالرغم من معارضة البلدان النامية فإن المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية لم تكن عبثاً تماماً. ولربما كان أكبر مؤشر على الحساسية المكتشفة حديثاً لدى منظمة التجارة العالمية بأسباب الاهتمام بالتنمية يكمن في إطلاق اسم «جدول أعمال الدوحة للتنمية» على الجولة الجديدة فتقول الفقرة 2 من بيان المؤتمر الوزاري: «إن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية من البلدان النامية. ونحن نسعى إلى وضع احتياجاتهم ومصالحهم في قلب برنامج العمل الذي أخذ به البيان». ويلاحظ ارفيند بناغاريا أن البيان الوزاري الأساسي ذاته يستخدم تعبيرات مثل «البلدان الأقل نمواً» 29 مرة، «والبلدان النامية» 24 مرة، «والبلد الأقل نمواً» 19 مرة، بينما يتناول العديد من الملاحق قضايا ذات اهتمام محدد بالبلدان النامية. كذلك فإنه من الأهمية بمكان التشديد على أن جدول أعمال الدوحة للتنمية لا تزيد عن كونها إطاراً للمفاوضات التي ستجري في المستقبل. أما ما سوف تتناوله المفاوضات الفعلية والاتفاقيات التي سوف تتحقق في نهاية المطاف فأمور تنتظر الكشف.

من انتصارات البلدان النامية، وأوسعها شهرة بعد المؤتمر الوزاري في الدوحة، إعلان حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPs) والصحة العامة. وقد برز هذا الموضوع في الحملة التي دعت إليها بلدان نامية عديدة للوصول إلى طرائق أرخص للحصول على عقاقير

غالية الثمن وسليمة تستخدم في معالجة مرض نقص المناعة المكتسب الإيدز (انظر الإطار أدناه). ويذكر البيان بلغة تتفق إلى حد بعيد مع مقترحات البلدان النامية، وخصوصاً كما عرضتها البلدان المتحالفة حول حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة: «إن اتفاقية TRIPs لا تمنع وينبغي ألا تحول دون الأعضاء واتخاذ الإجراءات لحماية الصحة العامة... ونؤكد في هذا السياق على حقوق أعضاء منظمة التجارة العالمية باستخدام ما تنص عليه تلك الاتفاقية التي توفر المرونة من أجل هذا الهدف». ولئن كان صحيحاً أن الإعلان في حقيقته سياسي إلا أن أهميته تتجاوز الرمز. ذلك أن الإعلان يجعل من الصعوبة الشديدة، من الناحية السياسية، التنازع مع دولة ما تستخدم الترخيص الإلزامي أو المستوردات المماثلة من العقاقير المرخصة تحت ظروف طارئة تهدد الصحة. وللحكومات الأعضاء حرية واسعة في تقرير ما تعتبره نكبة وطنية. وأكثر من ذلك، يمدد الإعلان الفترة الانتقالية للبلدان الأقل نمواً (LDCs) فترة عشر سنوات أخرى، أي حتى عام 2016، في موضوع المنتجات الصيدلانية.

جائحة الإيدز واتفاقية TRIPs

قبل اتفاقية (RIPs) كان ثمة بلدان نامية عديدة قد طرحت أن تكون البراءات المسجلة للمواد الصيدلانية في الحدود الدنيا لضمان توفير أدوية رخيصة لسكانها. لكن هذا الوضع تغير بعد الاتفاقية التي لم تكتف بأن تشترط على البلدان النامية توفير الحماية للبراءات المسجلة

obeikandl.com

وحسب وإنما وضعت شروطاً محددة تصف الأحوال التي يمكن فيها إصدار الرخص اللازمة (أي الإجازات التي تمنح فريقاً آخر الحق بإنتاج منتج معين دون إذن صاحب البراءة، بقصد إنتاج عقاقير سائبة غير مسجلة تجارياً بأسعار مقبولة. ويمكن إصدار الإجازات الإلزامية في حالات الطوارئ العامة، لكن حتى عندئذٍ لا يمكن إنتاج تلك العقاقير غير المسجلة إلا للاستهلاك المحلي، وليس للتصدير.

وفي مواجهة جائحة الايدز أصدرت جنوب أفريقيا في ديسمبر/كانون الأول 1997. قانون الأدوية الذي يسمح بالإجازة الإجبارية لتصنيع الأدوية غير المسجلة. كذلك أجاز القانون لجنوب أفريقيا إدخال مستوردات موازية بما يمكنها من استيراد أرخص الأدوية التي تحمل البراءات المسجلة.

وقد ردت شركات صناعة الأدوية في جنوب إفريقيا بدعوى قانونية أمام المحكمة العليا في بريتوريا. وكانت حججهم بأن قانون الدواء انتهك الضمانات التي يكفلها الدستور لحقوق الملكية فضلاً عن حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPs بالسماح بالتراخيص الإجبارية بلا تعويض. كذلك دعمت الولايات المتحدة شركات صناعة الدواء بوضع جنوب إفريقيا على «قائمة الرقابة» تحت القسم 301 وإيقاف المواد المعفاة من الرسوم من المستوردات من جنوب إفريقيا بموجب نظام الأفضليات المعمم. وجرت ممارسة ضغط مماثل على البرازيل وتايلند اللتين استخدمتا بنود الحالات الطارئة في اتفاقية TRIPs لإصدار التراخيص الإجبارية التي تتمتع بالإعفاء للتصدي لكوارث الإيدز.

هذه التكتيكات القاسية التي لجأت إليها شركات صناعة الأدوية والولايات المتحدة أدت إلى بلورة تحالف من البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية ودخولها المعمعة. وقد أقام هذا التحالف رابطاً مباشراً بين جشع الشركات الكبرى وحوادث الوفيات بالإيدز التي لا تحصى وكان يمكن تفاديها بالأدوية، وأشارت كذلك إلى سعي الولايات المتحدة لمنع البلدان من استخدام استثناء الطوارئ الذي تتيحه اتفاقية TRIPs لإنقاذ حياة البشر. وكان أن سعت البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية، بقيادة المجموعة الإفريقية إلى استصدار إعلان وزاري يوضح بنود اتفاقيةTRIPs فيما يتعلق بالصحة العامة ويضمن حق الحكومات في وضع الصحة والصالح العام قبل حماية البراءات المسجلة. وبفضل الجهود التي بذلها هذا التحالف بين الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين. تم الاتفاق في النهاية على إعلان الاتفاق على TRIPs والصحة العامة في المؤتمر الوزاري في الدوحة.

المصدر: John Odell & Susan Sell, (Reframing The lssue, the Coalition on Intellectual Property and Public Health, 2001),

يصدر قريباً في: Joh Odell ed., Negotiating Trade Developing Countries in the WTO and NAFTA, Cambridge, Cambridge University Press, 2006.

obeikandl.com

وإلى جانب إعلان TRIPs والصحة العامة قطعت الوعود للبلدان النامية، بتحسين وصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق. وفي مجال الزراعة وافق الإعلان على إيلاء البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية لضمان تلبية احتياجاتهما التنموية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وذكرت القضايا التنفيذية في الإعلان الرئيسي وفي قرار مستقل أيضاً. وشكلت مجموعتا عمل جديدتان في مجالات ذات اهتمام خاص لدى البلدان النامية، هما مجموعة العمل في التجارة والديون والتمويل، ومجموعة العمل في التجارة ونقل التكنولوجيا. وهناك أيضاً تركيز على توسيع المساعدة الفنية وبناء الطاقة في البلدان الأقل نمواً والاقتصاديات الصغيرة والضعيفة. ويطرح الإعلان، الذي يعتبر في نظر الكثيرين أحد أضخم التنازلات التي أقدمت عليها الولايات المتحدة، جدول أعمال لتوضيح وتحسين أنظمة رسوم مكافحة الإغراق، فضلاً عن إجراءات الدعم والتعويض. وعلى النقيض من محاولة اللحظة الأخيرة التي عمدت إليها إدارة كلينتون لعرض معايير العمل على طاولة المفاوضات في سياتل فلم يكن من شأن الإعلان الرئيسي سوى التأكيد من جديد على القرار الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الوزاري في سنغافورة. إذ أن ما ورد في الفقرة 44 من الإعلان يؤكد على أن المعاملة لخاصة والتفضيلية «تشكل جزءاً متكاملاً من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية». وهذه ليست بالإنجازات التي يستهان بها، ولكن ماذا كانت تكلفة الحصول عليها؟.

لقد دفعت البلدان النامية لقاء المكاسب المذكورة ثمناً باهظاً. ومع أن هذه البلدان طالبت بأن يجري تناول القضايا التنفيذية العاجلة قبل إجراء جولة جديدة، فإن هذه القضايا كانت مرتبطة بعملية التفاوض حول الجولة المعتزمة وفي مقابل التزامات جديدة. وهذا يعني أن البلدان النامية سوف تدفع ثمناً مضاعفاً، لما يسمى بمكاسبها المتأتية عن جولة الأورغواي ـ وهذه بالضبط النتيجة التي كانت جماعة الرأي المتماثل (LMG) تحاول تفادي بلوغها. ورغم أن قضايا سنغافورة تعارضها البلدان النامية فإنها دخلت جدول أعمال مؤتمر الدوحة عبر اللغة المبهمة وبعض المفاوضات الحاذقة في آخر لحظة. وقد جرى تناول المشكلات التي اعتورت العملية في الفصل الثالث؛ وكان للصيغ الملتبسة ذاتها والعملية المُختلف حولها أن تسهما في المواجهة التي جرت في المؤتمر الوزاري في كانكون في عام 2003. وفي المجالات التي كانت مخصصة صراحة لتناول مصالح البلدان النامية، مثل المعونة الفنية ونقل التكنولوجيا وبرنامج العمل الجديد للاقتصاديات الصغيرة، لم يكن هناك إلا القليل مما يمكن تنفيذه واقعياً. ففي غياب أية بنود واضحة في موضوع تمويل أنشطة بناء الطاقة ونقل التكنولوجيا ومصادر هذا التمويل ثمة خطراً حقيقياً من أن تظل هذه الفقرات لا تزيد قليلاً عن تعبير على حسن النية.

إن إطلاق التسمية على جدول أعمال الدوحة للتنمية يوحي من عدة نواح بأنها محاولة من جانب الفرقاء كافة لاستعادة ثقة البلدان النامية المهمشة بمنظمة التجارة العالمية. بيد أن العملية التي تم

الاتفاق فيها على إقرار جدول أعمال الدوحة تعني أن الثقة الممنوحة تظل مسألة آنية. وبالرغم من أن عملية التحضير التي قادت إلى المؤتمر الوزاري في الدوحة سمحت بقدر أكبر من الشفافية في داخل المؤتمر وضم بلدان نامية إليه، فقد تذمرت وشكت العديد من البلدان النامية في مقابلات صحفية سرية مع مؤلفة الكتاب أن هذه الطرائق الحسنة أطيح بها في الدوحة ورميت من النافذة. فقد احتجت الهند والباكستان، مثلاً، أشد الاحتجاج حين أصدر ستيوارت هاربنسون بيان الرئيس بموجب سلطته، واستخدم النص مع ذلك أساساً للتفاوض. وكثيرة هي القصص التي تروى عن الضغوط الثنائية التي كانت تمارس على العواصم المرتبطة. كذلك هناك عدة حكايات عن الأساليب التي مورست في الضغط على السفراء (ومن ذلك ما قيل إن أحد السفراء سئل: «هل تريد أن تستشار أم أن تهان؟»). إن الإجماع على جدول أعمال الدوحة الذي تم التوصل إليه في مثل هذه الظروف سوف يلاحق عملية المفاوضات بأقصى حد من الوضوح حتى المؤتمر الوزاري التالي في كانكون.

الانهيار في كانكون

التقى المفاوضون في الاجتماع التالي لوزراء تجارة الدول الأعضاء في منظمة WTO الذي ينعقد كل عامين ـ في سبتمبر/أيلول 2003 في كانكون للتداول في موضوع انجاز المفاوضات الدائرة حول جدول الدوحة للتنمية لمحاولة تحديد اللقاء في موعد نهائي في يناير/كانون

الثاني 2005. وكان هؤلاء المفاوضون قد أمضوا السنتين السابقتين في الإعداد للاجتماع الوزاري في كانكون برعاية لجنة المفاوضات حول التجارة (TNC) المحدثة بموجب بيان مؤتمر الدوحة. وقد أقامت لجنة المفاوضات سبع هيئات للتفاوض ـ دخول المواد غير الزراعية للأسواق (NAMA)، والخدمات، والقوانين، والتجارة والبيئة، والمؤشرات الجغرافية لأنواع المشروبات وإصلاح التفاهم حول تسوية النزاعات (DSU)، لإجراء المفاوضات في كل من هذه المجالات المحددة. لكن التنظيم وصقل عملية التفاوض لم يتغلبا على الاختلافات السياسية العميقة بين هذه البلدان حول القضايا التي كانت موضوع النقاش، فانتهى المؤتمر الوزاري بالفشل.

كان العام 2002 مرقطاً بالعلامات الدالة على فوات المواعيد المحددة دون أن يتخللها إلا بعض الانجازات القليلة. وكان النجاح الكبير في ذلك العام الاتفاق في مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة حول المستوردات الموازية من العقاقير الطبية الضرورية من طرف بلدان تفتقر للقدرة المحلية للإنتاج. ونتيجة هذه الاتفاقية صار بوسع البلدان النامية الآن أن تستورد عقاقير رخيصة تنتج بموجب ترخيص إجباري في بلدان نامية أخرى. أما عملية التحضير اللاحقة فقد غرقت في المحاولات لبلوغ اتفاق حول القضية المزعجة ألا وهي الزراعة، والخلافات المستمرة حول القضايا الأخرى. ومع اقتراب موعد المؤتمر الوزاري المزمع عقده في كانكون، حاول رئيس المجلس العام السفير كارلوس بيريز دل كاستيللو التغلب على

المأزق بإعلان تسوية رئاسية حسبما تجيز مسؤوليته. وقد جرى تناول ردود الفعل التي أثارتها هذه المبادرة بين البلدان النامية في الفصل الثالث؛ ولم يكن للنص الذي أصدره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الزراعة (13اوغسطس/آب) أثر يعتد به في تبديد مخاوف البلدان النامية من أن يتوصل العملاقان إلى اتفاق آخر من طراز اتفاقية بلير هاوس (وكانت اتفاقية بلير هاوس قد وفرت الأساس للاتفاق حول موضوع الزراعة في جولة الأورغواي وتمت بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع إقصاء البلدان النامية). وهكذا بدأ اجتماع كانكون الوزاري بإشارة من البلدان النامية بانعدام الثقة الذي جعله مؤتمر الدوحة الوزاري يتفاقم ثم سرعان ما تطور الأمر حتى صار مواجهة بين الشمال والجنوب.

كنا قد تناولنا المشكلات في عمليات التشاور وصناعة القرارات في كانكون ودورها في تفاقم التوتر بين البلدان المتقدمة والنامية في الفصل الثالث. كذلك أثبتت المناقشات في المجالات الثلاثة على أنها تنطوي على إشكالية مرتفعة. وكان المصدر الأعظم لسد الطريق أمام النقاش في جولة كانكون: الزراعة وقضايا سنغافورة والقطن. بيد أنه قبل مناقشة هذه الموضوعات الثلاثة هناك تحذير بأن التركيز على الموضوعات الثلاثة لا يعني أن أياً من القضايا الأخرى قد تم حلها أو سوف تتوفر لها حلول يسيرة في المستقبل. وكان أن استمرت الخلافات حول قضايا مثل وصول المواد غير الزراعية للأسواق (NAMA) والمعاملة الخاصة والتفضيلية في الغليان على نار هادئة في كانكون وسوف تعود للظهور في المحادثات التالية.

أثبتت الزراعة أنها ستكون العقدة بين القضايا في صيف عام 2003 والبغيضة في كانكون. فإلى أن خرج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمسودة مشروعهما المشترك في اوغسطس/آب كانت مجموعة بلدان كيرنز ذات المصلحة الهجومية في عملية تحرير زراعية على نطاق واسع قد أملت بأن تدعم الولايات المتحدة موقفها. كذلك كان ثمة بلدان ذات مصلحة بالزراعة أشد دفاعية وتأمل بأن يلقى موقفها الدعم من الاتحاد الأوروبي. وكان أن تحشدت البلدان النامية من مجموعتي المصالح هاتين بزعامة البرازيل والهند حين أدركت أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد تحالفا على إعلان نص مدعاة للضيق الشديد لهذه البلدان. وهنا تكمن أصول أحد التحالفات الأدعى للاهتمام الذي ضم البلدان النامية في السنوات الأخيرة ـ مجموعة العشرين G20 ـ وضمت قيادتها قوى صاعدة مثل البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا والأرجنتين.

طرحت G20 مشروع بيانها في 2 سبتمبر/أيلول 2003، الذي وقعت عليه الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل، والتشيلي والصين وكولومبيا، وكوستاريكا وكوبا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا، والهند والمكسيك والباكستان، والباراغواي والبيرو والفيليبين، وجنوب أفريقيا وتايلاند وفنزويلا. وقد دعت هذه المجموعة إلى القيام بتخفيضات أوسع في مجال الدعم مما كان الاتحاد الأوروبي ـ الولايات المتحدة الأمريكية قد طالبا به بما في ذلك فرض غطاء على الدعم الحكومي للصندوق الأخضر. وفي موضوع الوصول إلى السوق، تغلب الإعلان على

الخلافات المحتملة بين بلدان مثل البرازيل ذات المصلحة الهجومية وبلدان مثل الهند ذات المصلحة الدفاعية، بمطالبة البلدان المتقدمة بالتزامات أكبر. فقد ذكرت مسودة البيان مثلاً، إن على البلدان المتقدمة أن تسمح بدخول كافة المنتجات الاستوائية وسواها مما ورد في مقدمة الاتفاقية حول الزراعة دون رسوم جمركية، فضلاً عن المنتجات الزراعية الأخرى بما يمثل [ ] % من صادرات البلدان النامية. وأضاف البيان: «لن يترتب على توسيع حصة معدل التعرفة الجمركية التفضيلية وتخفيض حصص معدلات التعرفة الجمركية للبلدان النامية». ولمجاراة جدول أعمال مجموعة G33 (انظر الإطار) ضغطت هذه المجموعة للأخذ بآلية ضمانات خاصة للبلدان النامية. وعرضت مجموعة G20 استبعاد دعم الصادرات التي تعنى بها البلدان النامية في موعد محدد والأخذ بمزيد من الالتزامات لخفض دعم الصادرات لبقية المنتجات في موعد محدد لاحق. وترد في نص الاقتراحات كله إشارات إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية.

كذلك فإن بيان الرئيس المنقح، والمعروف باسم بيان دربيز والمقدم يوم 13 سبتمبر/أيلول، لم يأت إلا بالقليل في تناول اهتمامات مجموعة G20، بل ولقد اعتبر هذا البيان من بعض نواحيه تراجعاً إلى الخلف. وكان من بين الاعتراضات الأخرى على مسودة البيان، ما أشارت إليه تلك المجموعة من عدم كفاية التخفيضات المقترحة في مجال الدعم المحلي، ووجود اختلال في الالتزامات ما بين البلدان المتقدمة والنامية في موضوع دخول السوق. ومما يستلفت النظر، أنه

على النقيض من حال مجموعة البلدان ذات الرأي المتماثل LMG التي انهارت في ختام جولة الدوحة فإن G20 لم تنهار نتيجة الانقسام وتكتيكات الأحكام في كانكون. فقد وقف كل طرف متحداً في كانكون ولم يتراجع أي منهما في اليوم الأخير من المؤتمر.

تحالفات في كانكون

يعود عهد بعض التحالفات التي ظهرت في كانكون إلى المؤتمر الوزاري في الدوحة، على الأقل، إن لم يكن إلى فترة أسبق، بينما كانت التحالفات الأخرى نتيجة تحديات مستجدة. فإلى جانب مجموعة G20 ثمة ثلاثة تحالفات أخرى برزت كلاعبين رئيسيين في كانكون.

كانت المجموعة الأساسية للبلدان النامية تتألف مبدئياً من 12 عضواً: بنغلاديش وكوبا، ومصر والهند واندونيسيا، وكينيا وماليزيا ونيجيريا والباكستان، وفنزويلا وزامبيا وزمبابوي. واستجابة لورقة عمل قدمها الاتحاد الأوروبي تفترض بأن التفاوض حول القضايا التي أثارتها جولة سنغافورة سوف تبدأ بعد كانكون، قدمت المجموعة الرئيسة، بياناً مشتركاً في شهر يوليو/تموز تشير فيه إلى أن الإجماع الواضح كان شرطاً ضرورياً لبلوغ المفاوضات درجة الإجماع. وقد استمرت المجموعة بالعمل في اجتماع الوزراء في كانكون ووسعت في عضويتها.

تشكل التحالف من أجل المنتجات الإستراتيجية وآلية الضمانات الخاصة مبدئياً من أكثر من 20 بلداً من أمريكا الوسطى واللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا. واقترحت المجموعة أن

يُسمح للبلدان النامية بتسمية منتجات معينة «منتجات إستراتيجية» لا يتوقع أن تأخذ بأي التزامات جديدة. ويتحتم والحالة هذه إرساء آلية ضمانات خاصة توخياً لحماية الأسواق المحلية في هذه البلدان من الإفراط في الاستيراد. وفي 13 سبتمبر/أيلول بلغ عدد أعضاء هذه المجموعة 33 عضواً.

كان التحالف الثالث المثير للاهتمام في كانكون مجموعة G90، فقد اجتمعت المجموعة الإفريقية ومجموعة APC (البلدان الإفريقية، الكاريبية والباسيفيكي) والبلدان الأقل نمواً لتنسيق مواقفهم في اليوم الأخير من المؤتمر، مما أدى إلى إنشاء مجموعة G90 وفي حين أن شاغل هذه المجموعة كان مقاومة ضم المفاوضات حول قضايا سنغافورة من الباب الخلفي، فقد ازدادت أصواتها قوة منذ مؤتمر كانكون في قضايا مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية وتآكل التفضيلات والمشكلات المحتملة من تسريع تحرير وصول المواد غير الزراعية إلى السوق.

كانت التحالفات في كانكون مدعاة للعجب من حيث قدرتها على احتمال الضغوط وبقائها متحدة في نهاية اللعبة في كانكون، بل ولاستمرارها بعد ذلك. ولقد طرحت هذه التحالفات في كانكون وبعدها اقتراحات مفصلة مشبعة بحثاً. كما قدمت هذه التحالفات محاولة مدروسة ومتأنية للتنسيق بين مواقفها. فكان ممثلو هذه التحالفات على اختلافها يلتقون في الاجتماعات الوزارية للتشاور فيما بينهم وإقامة «تحالفات رأي مشترك» جديدة. ولقد سعت

تحالفات كانكون، إدراكاً منها بأن في وحدة هذا المعسكر مفتاح قوة التفاوض وخاصة في ضوء تاريخها من فشل تجارب التحالفات التي تقوم على أساس قضية بذاتها، إلى الحفاظ على تماسكها فيما بينها ومع أطرافها المختلفة فيما بعد.

المصدر: Amrita Narlikar and Diana Tussie (The G20 at The Cancun Ministerial: Develoing Countries and Their Evolving Coalitions), World Economy, July 2004; and Amrita Narlikar, International Trade and Developing Countries: Bargaining Coalitions in The GATT and WTO (London, Routledge,2003).

قدمت قضايا جولة سنغافورة أرضاً جديدة أخرى لمواجهة بين الشمال والجنوب. وجاء تفسير الاتحاد الأوروبي، مستفيداً كما هو متوقع من الالتباس اللغوي في عبارة «إجماع واضح» التي وردت في إعلان الدوحة، ليعني أن القضايا التي عرضت في جولة سنغافورة تقع ضمن صلاحيات جدول أعمال الدوحة للتنمية ويكفي البلدان الأعضاء في كانكون أن يتداولوا في الشروط العملية. أما البلدان النامية فكانت على النقيض من ذلك إذ كانت تعمل كمجموعة محورية فيما يتعلق بقضايا سنغافورة، وشديدة الإصرار على توفير شرط «الإجماع الواضح على الشروط العملية لتبدأ المفاوضات وليس الإجماع على أسلوب التصنيف وترتيب الجوانب الإجرائية والبنيوية لقضايا سنغافورة». وقد أدى اختلاف التفسير؛ أولاً حول مسودة بيان كوستيللو ولاحقاً حول

مسودة بيان ديربيز إلى شعور قوي بالمرارة. وكان من شأن هذا النص الأخير، الذي أريد منه أن يكون نص تسوية، أن بلور الشعور بالغضب بين العديد من البلدان النامية لكونه يحدد شروط المشتريات الحكومية وتسهيلات التجارة ويبين «إننا قررنا الشروع بالمفاوضات» في هذين المجالين. كذلك وفر النص، في مجال الاستثمار فترة سماح للتوضيح، إلا أنه مضى إلى الإعلان بأنه ينبغي أن تخضع الشروط للاتفاق في موعد محدد (ما يزال قيد التداول). أما في مجال سياسة التنافس فكانت العبارات أقل صرامة، فترك الأمر إلى مرحلة التوضيح دون أن يرتبط ذلك بالتزامات مباشرة. ولكن هذا لم يؤد إلى قدر عظيم من الارتياح للبلدان النامية، التي كانت تعارض ضم قضايا سنغافورة في المقام الأول واعتقدت أن شرط «الإجماع الواضح» كفيل بالحيلولة دون إدخال أي التزامات في اللحظة الأخيرة من الباب الخلفي. وبالرغم من الخلافات الدائرة بين البلدان النامية (وقد ذهب بعضهم إلى القول أنه يمكن «تفكيك» قضايا سنغافورة ومناقشة كل منها على حدة وحسب جدارته، بينما طرح آخرون موقفاً يرى أن قضايا سنغافورة تمثل جنساً مختلفاً من القضايا وينبغي تناولها كسلة واحدة) إلا أن تلك البلدان كانت موحدة في مناهضتها لنص ديربيز.

وفي اليوم الأخير من لقاء كانكون شاء ديربيز التركيز على قضايا جولة سنغافورة ـ وكان هذا الخيار مفاجأة للوفود في المقابلات التي أجرتها المؤلفة لاحقاً، فقد كانت الوفود تتوقع تركيزاً على الزراعة.

وهنا كان ثمة صفقة أخرى. إذ أعلنت بوتسوانا، المتحدثة باسم المجموعة الإفريقية، أنه ليس بوسع هذه البلدان قبول أية صفقة تتضمن ولو واحدة من قضايا جولة سنغافورة. وردت اليابان وكوريا الجنوبية بإعلانهما لا بد لأية صفقة من أن تتضمن قضايا سنغافورة الأربعة. فأدى هذا الخلاف العسير حول قضايا سنغافورة إلى تخلي ديربيز عنها في النهاية.

لئن كانت قضايا جولة سنغافورة قد قدمت السبب المباشر للانهيار في كانكون، فإن الخلافات حول مبادرة القطن أسهمت من جهتها في أزمة الثقة بمنظمة التجارة العالمية. وكانت أربعة بلدان في غرب ووسط إفريقيا قد عرضت وضع خطة إلغاء الدعم المقدم لزراعة القطن كلياً في البلدان المتقدمة مع تعويض مالي حتى اكتمال إلغاء مراحل الخطة. إلا أن موقف الولايات المتحدة كان رافضاً لمناقشة إلغاء الدعم المقدم لزراعة القطن وطرحت عوضاً عن ذلك إجراء مناقشة أوسع لتناول المنسوجات والألبسة. بل وحتى بعد إجراء كافة المداولات حول القطن برئاسة سوباتشي كان بيان ديربيز يجنح بشكل خطير إلى موقف الولايات المتحدة. فقد دعا البيان إلى إجراء مشاورات «لمعالجة تأثير التشوهات الموجودة في تجارة القطن والخيوط والمنسوجات والألبسة لضمان إجراء تقويم للقطاع كله». ولكن هذا الطرح لم يقدم مصادر جديدة لتوفير التعويض المالي، بل وجه، عوضاً عن ذلك، بعض المنظمات

الدولية إلى إيجاد برامج ومصادر للتنوع الاقتصادي في البلدان التي يشكل القطن فيها حصة كبيرة من مجمل الدخل القومي. ولقد كانت خيبة أمل البلدان الإفريقية وصدمتها بسبب هذا الاقتراح شديدتين، كما تردد صداه لدى بلدان أخرى. إذ أن تفاهة التنازلات في مجال يشكل جزءاً ضئيلاً من اقتصاد البلدان المتقدمة وسكانها اعتبر رمزاً لرفض البلدان المتقدمة أي تنازل ولو لأشد البلدان الفقيرة فقراً. وقد تكون قضية القطن بسيطة من الناحية الاقتصادية، إنما ساهمت مع ذلك في ازدياد مستويات عدم الثقة والشك والعداء المتنامية.

لقد جاء اختتام المؤتمر على نحو فظ من الاتهامات وإطلاق الشتائم والنعوت. فقد وجه ممثل التجارة الأمريكية روبرت زوليك اللوم إلى البلدان «السلبية» في كانكون، معلناً أن الولايات المتحدة لن تنتظر تلك البلدان بل سوف تسعى عوضاً عن ذلك إلى عقد اتفاقيات ثنائية خارج المنظمة. وكرر مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي باسكال لامي وصف المنظمة بأنها «منظمة من العصور الوسطى». لم يكن انتهاء الاجتماعين الوزاريين الأخيرين من اجتماعات المنظمة الثلاثة بالفشل بالبشرى الحسنة لمستقبلها وفي كانكون ذاتها وخارج الممرات وغرف الاجتماعات كانت المنظمات غير الحكومية تدعي نصراً لفقراء العالم.

obeikandl.com

معارضة بهيجة لأغنية للبيتلز من المنظمات غير الحكومية بعد انهيار اجتماع الوزراء في كانكون

عالمنا يا صديقي ليس للبيع لترضى

تزعم أنك ستأتينا بالصحة والثروة

حسناً إننا نعلم أنك قد ادعيت كذباً.

إننا لا نهتم كثيراً بزوليك

زوليك لا يقدر على شراء العالم.

لا يستطيع أن يشتري العالم، فاصغ ونحن نخبرك بذلك

إنه لا يملك أن يشتري العالم، لا، ل ا!

لا قضايا جديدة في كانكون

وأنت تدري أن هذا ليس بالأمر الصواب.

لا موفدين يلوون الأذرع

أو غرف خضراء خلال الليل

إننا لا نخشى الأجلاف

والأعمال لا تملك أن تحكم العالم.

لا تملك أن تحكم العالم، فاصغ ونحن نخبرك

لا تستطيع أن تحكم العالم لا، لا ل ا ا ~ !

obeikandl.com

يجب أن يستمر العرض:

جدول أعمال الدوحة للتنمية بعد كانكون

بالرغم من نزعة الانتصار التي تجلت في صحافة بعض البلدان النامية ومطبوعات المنظمات غير الحكومية وتكرار الشعار: «لا صفقة أفضل من هذه الصفقة»، فقد أدرك اللاعبون جميعهم أن حالة المأزق لا تمثل نصراً لأي طرف. وبعد فترة من الهدوء المؤقت تمكن المتفاوضون أخيراً من كسر حالة اللا غالب ومغلوب في «رزمة يوليو/تموز المشهودة»، يوم 31 يوليو/تموز 2004. وكان ثمة عاملان أتاحا للمتفاوضين التغلب على المأزق الذي برز وكان من الصعب جداً حله في كانكون.

11. تظاهرة حركة التجارة العادلة، ساحة الطرف الأغر، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2001.

أولاً، أدركت البلدان المتقدمة أن تبدل طبيعة اللعبة جاء نتيجة التغيير الذي أصاب مشاركة البلدان النامية. ذلك أن تحالفات الدول النامية كانت تتبنى في الماضي بعض المواقف العدوانية الشديدة طوال القسم الأعظم من عملية التفاوض ثم تتبعثر وتتشظى في نهاية اللعبة تجاوباً مع إجراء صفقات ثنائية. وهذا التاريخ قاد البلدان المتقدمة إلى الافتراض بأن النمط ذاته لا بد وأن يتكرر في كانكون، ولذلك ليس ثمة ضرورة لتقديم تنازلات جماعية للتحالفات المضادة من مجموعةG20 والتجمع الإفريقي الكاريبي الباسيفيكي ACP ومجموعة G33 والبلدان الأقل نمواً، وسواهم إلا أن كون التحالفات في كانكون قد وقفت متحدة في وجه هكذا ضغوط فكان برهاناً للبلدان المتقدمة على ضرورة تقديمها بعض التنازلات على الأقل إن كانت تسعى إلى تفادي انهيار محادثات الدوحة انهياراً كلياً. ثانياً، أدرك الطرفان كلاهما أنه ليس بمقدور المنظمة أن تتحمل فشلاً آخر دون أن توجه ضربة خطيرة إلى مصداقيتها ووجودها ذاته. وكان الموعد النهائي للاتفاق على ترتيب إطار للمفاوضات الذي تفادته هذه البلدان في كانكون قد تمت إعادة تحديده إلى نهاية يوليو/ تموز ولا بد من الالتزام به.

أرجأ اتفاق يوليو/تموز ـ وهو الإطار الذي سوف يجري في نطاقه التفاوض على التفاصيل كافة ـ الموعد النهائي لإتمام جولة الدوحة إلى موعد غير محدد وهذا يمثل تقديراً واقعياً لمطامح اللقاء الوزاري في الدوحة. وجرى إسقاط قضايا جولة سنغافورة عدا تسهيل التجارة، بموجب إطار للعمل قدمه الاتحاد الأوروبي على سبيل التسوية، وحتى

في موضوع تيسير التجارة، واستجابة لمخاوف البلدان النامية، ينص هذا الإطار على ألا يفرض على البلدان النامية شرط تنفيذ الاتفاقية النهائية لافتقارها للقدرة أو البنى التحتية اللازمة. ووضع القطن لوحده على مسار سريع، على العكس من الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في كانكون وحاول استيعاب القطن في قطاع أوسع. على أن الملحق الذي اختص بالزراعة كان تجميداً لقالب الحلوى.

يطرح الملحق الذي اختص بالزراعة صيغة المقاربة «المتدرجة» لإنهاء الدعم المحلي. ومؤدى ذلك أن على البلدان التي تتمتع بدعم محلي أكثر من سواها إجراء تخفيضات أكبر بينما يسمح للبلدان النامية بفترات أطول للتنفيذ وأن تكون معاملات التخفيض لديها أقل. وينص الملحق على أن يتم تخفيض دعم الصادرات المباشر وغير المباشر على مراحل وأن الصيغة المتدرجة سوف تضمن أن الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى السوق لن تكون متساوية بين البلدان النامية والمتقدمة. ولسوف يمكن للبلدان النامية والمتقدمة تحديد المنتجات الحساسة التي تتطلب أن يكون تخفيض التعرفة الجمركية فيها أقل من سواها. فضلاً عن ذلك لسوف يترك للبلدان النامية أن تعين منتجات خاصة تأخذ في الاعتبار طبيعتها غير التجارية وعلاقتها بالأمن الغذائي والتنمية الريفية وغير ذلك. ولقد ضم إلى ذلك آلية الضمان الخاصة أيضاً. ولن يكون مطلوباً من البلدان الأقل نمواً تخفيض التعرفات. كما وعدت البلدان المتقدمة بتقديم «دفعة أولى» بشكل حسم 20 % من الدعم في السنة الأولى. وإذا أخذنا في الاعتبار مدى الخلافات التي

احتدمت في كانكون بين مجموعة G20 و G33 من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى وجدنا الملحق الخاص بالزراعة إنجازاً ليس بالقليل والبادرات مثل الدفعة الأولى ربما تساعد على استعادة مستويات الثقة المتدنية التي برزت في كانكون.

إن النظرة المتفحصة لتكشف، مع ذلك، عن بعض الفجوات الحاسمة الفعلية والمحتملة معاً. فتخفيض نسبة 20 % من الدعم في شكل دفعة أولى ينبغي احتسابها مقابل مستويات ارتباط، بدلاً من المستويات المطبقة فعلاً، ولما كانت البلدان المتقدمة، واقعياً، تقدم دعماً أقل بكثير من مستويات الارتباط فإن هذا ربما يؤدي إلى جعل التخفيضات الحقيقية في الحدود الدنيا. ولربما غدا الوصول إلى الأسواق غير ذي معنى ويتوقف على ما تقرر البلدان المتقدمة وضعه على قائمة المنتجات الحساسة. ومع أن البلدان المتقدمة قد وافقت على إلغاء الدعم المحلي تدريجياً فإن دعم الصندوق الأخضر سوف يظل معمولاً به ويمكن التلاعب به بإعادة التصنيف والتعريف. كذلك فإن الكثير سوف يعتمد على كيفية إنشاء الصيغة المتدرجة فعلاً، وما هي المواعيد التي يجري التفاوض حولها لتخفيضات دعم التصدير.

وإلى جانب التهديد بأنه حتى رزمة يوليو/ تموز قد تؤدي في النهاية إلى تحرر زراعي محدود، فإن وصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق سوف يظل صندوق باندورا، مبعث الشرور، الذي لم يتم إلا بعض التقدم في أمره. ويرجع ذلك في جله إلى موقف الإعراض الذي اتخذته البلدان النامية ألا تناقش هذه القضية مادام مأزق

الزراعة قائماً. وكانت الشقاقات الكامنة، وكثير منها في العالم النامي قد برزت يومئذٍ واضحة فمثلاً، نصت المسودة الأولى المتعلقة برزمة يوليو/تموز على أن تأخذ التزامات التخفيض في البلدان النامية في الزراعة والقطاع غير الزراعي في اعتبارها «مستوياتها من النمو في قطاعات معينة». إلا أن هذا الشرط انهار لأنه اعتبر محاباة لبعض الاقتصاديات الأصغر على حساب بعض الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط في العالم النامي. فاستبدلت الصيغة اللغوية «سوف تأخذ بالاعتبار» وصارت «ينبغي أن» واستخدمت عبارة «البلد الأكثر رعاية» لاستبعاد المعاملة التفضيلية على هذا الخط ومن المرجح أن تعود هذه الاختلافات وتطفو على السطح من جديد حالما تبدأ المفاوضات في هذا الإطار.

بينما كان يجري الإعداد لرزمة يوليو/تموز وفيما بعد، وبالرغم من أن بعض تلك القضايا القديمة كالزراعة أبدت إشارات تنم عن حل. فقد برزت مشكلات جديدة. فمثلاً مع انتهاء اتفاقية المنسوجات والألبسة، التي لطالما تاقت إليها البلدان النامية، هناك الآن شعور بالقلق الكبير من أن تخسر بلدان نامية عديدة أسواقها أمام صادرات الصين من النسيج ذي الأسعار المنافسة جداً. كذلك ومع تسارع خطوات التحرير، شعرت مجموعات معينة من البلدان مثل ACP بالقلق من انحدار معدل الإقبال على صناعتها في أسواق إقليمية معينة. كما أن رزمة يوليو/تموز. ذاتها أظهرت بعض أسباب القلق القوية المتصلة بالجوانب الإجرائية. ذلك أن رزمة يوليو/ تموز كانت

إلى حد بعيد اتفاقاً بين «خمسة فرقاء معنيين»، هم أستراليا والبرازيل والاتحاد الأوروبي والهند الولايات المتحدة. والمسلم به أن البرازيل والهند قد أقامتا صلات وثيقة بالبلدان النامية الأخرى، وخاصة عبر مجموعة G20 لكن ثمة بلداناً عدة ليست ضمن مجموعة G20 قد اشتكت من تهميشها وإبعادها عن العملية.

تشير المشكلات المذكورة إلى اتجاه ظهور اختلافات متزايدة داخل العالم النامي ويرجح بأن تستمر مع تبلور جوهر المفاوضات. ثم لا بد أن تدخل في عملية مساومة معينة عوضاً عن اتخاذ موقف متعال في ما يتعلق بالمبادئ. ولسوف تقدم جولة كانكون على أنها مثال لدبلوماسية الأحلاف الموفقة التي أخذت بها البلدان النامية، حين استطاعت هذه أن تنشئ جبهة موحدة ورفضت قبول اتفاقية أقل من مثالية. على أن من أمر المستقبل أن نتبين إن كانت التحالفات في كانكون قد استطاعت الصمود أمام ضغوط التمايز المتزايدة في الداخل والضغوط من الخارج التي سوف تتجلى مع تقدم المفاوضات.

وأخيراً عوداً إلى تركيزنا على الصورة الكبرى: ماذا تنبئنا أشكال الفشل في جولتي سياتل وكانكون مقابل «النجاح» الذي خبره الجمع في الدوحة ورزمة يوليو/تموز عن الحالة الصحية لمنظمة WTO من حيث كونها منظمة دولية؟ فهل يساعد الإصلاح المؤسساتي للمنظمة في إقامة توازن ربما يضبط التأرجح بين النجاح والفشل؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي الاتجاهات التي سيميل إليها الإصلاح المؤسساتي؟ ولسوف أتقصى هذه القضايا في الفصل التالي الختامي.